محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٠٨م

١٨ ربيع أول ١٤٢٩هـ

٢٦ مارس ٢٠٠٨م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٤٢٩هـ الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٨م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٤٢٩/٢/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٨/٢/٢٧م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٤.٣٠) من عصر يوم الأربعاء ١٤٢٩/٣/١٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٦م فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة ، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة . كما حضر الاجتماع مندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله بدوي عسيري ، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ بدر بن عبدالله السنيدي ، والأستاذ سعود بن محمد الضفيان، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧م مكتب الدكتور محمد العمري وشركاهم ، والجريد وشركاهم .

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين ، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية ، وفقاً للمادة (٩٠) من نظام الشركات والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للشركة ، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٤٤) مساهماً يمثلون (١,٦٦٨,٧٤٩,٧٢٦) (مليار وستمائة وثمانية وستون مليون وسبعمائة وتسعة وأربعون ألف وسبعمائة وستة وعشرون) سهماً بالأصالة وبالوكالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (الفا مليون) سهم أي بنسبة (٨٣.٤٤٪).

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور عمران بن عبدالرحمن العمراني أمين عام مجلس الإدارة سكرتيراً للجمعية ، و كل من المساهم موسى بن عمران العمران والمساهم أحمد بن سعيد العي فارزين للأصوات ، بعد أن تم ترشيحهم من قبل معالي رئيس الجمعية . بعد ذلك تم قراءة ملخص تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٠٧م للجمعية العمومية العادية ، وتضمن التقرير أهم الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال العام الماضي من نمو في إيراداتها التشغيلية ، وزيادة صافي دخلها وتطور خدماتها، ومبادراتها المتعلقة بخدمة المجتمع ، واستثماراتها الخارجية التي تمت في عام ٢٠٠٧م.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعيْ حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٧م ، وفتح النقاش للأسئلة حوله التي تركزت على عدم وضوح مصاريف تمويل الاستثمارات الجديدة في قائمة الدخل ، وسبب ارتفاع حقوق الملكية والأصول والخصوم المتداولة ، ثم شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠٠٧م، وغادروا قاعة الاجتماع.

بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال التالي :

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

٢. الموافقة على القوائم المالية الموحدة للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٧م بمقدار (١.٢٥) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٧م البالغ (٣.٧٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٧م (٥) ريال للسهم الواحد.

٤. الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.

وأوضح معالي رئيس الجمعية أنه سيتم اعتباراً من يوم الأربعاء ١٤٢٩/٤/٣هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٩م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية .

ثم فتح المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال من الأول إلى الثالث ، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة التي تمحورت حول تسويات الجهات الحكومية مع شركة الاتصالات ، وأثر الاستثمارات الخارجية على الشركة ، ووضع التبرعات ، والرسوم الحكومية ، وبرنامج تحسين القوى العاملة ، وإستراتيجية الشركة تجاه مستجدات سوق الاتصالات ، وتوقعات توزيع الأرباح لعام ٢٠٠٨م ، إضافة إلى وضع خدمات النطاق العريض ، وإستراتيجية الشركة المستقبلية والحاجة إلى مزيد من الإفصاح عن أوضاع الشركة للمساهمين . وقد تمت الإجابة على أسئلة المساهمين، وتم التأكيد على الإدارة التنفيذية بأهمية ما دار من تساؤلات والعناية بها.

ووفقاً للمادة (٤) من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات فقد طلب معالي رئيس الجمعية من مندوبي ديوان المراقبة العامة طرح ما لديهم من استفسارات ، ومن رئيس الشركة التنفيذي الإجابة عليها، كما أكد على أن الأجوبة على أسئلة الديوان سيتم إرسالها بخطاب رسمي من الشركة ، وفيما يلي الأسئلة التي طرحت وأجوبتها :

س : قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧م بشراء حصة ٢٥٪ من مجموعة بينار يانج القابضة وأظهرت القوائم المالية الموحدة لشركة الاتصالات قيمة الشهرة الناتجة من شراء تلك الحصة بمبلغ (١,٦٨١,١٨٩,٠٠٠) ألف وستمائة وواحد وثمانين مليوناً ومائة وتسعة وثمانين ألف ريال ونتيجة استحواذ مجموعة بينار يانج القابضة على نسبة ١٠٠٪ من مجموعة ماكسيس ظهرت حصة شركة الاتصالات من قيمة الشهرة الناتجة عن ذلك بمبلغ (٩,٦٦٥,٧٩٨,٠٠٠) تسعة آلاف وستمائة وخمسة وستين مليوناً وسبعمائة وثمانية وتسعين ألف ريال .

كما قامت الشركة بشراء حصة ٥١ ٪ من شركة إن تي أس وقد بلغت قيمة الشهرة (٨٥٦,٧٢٦,٠٠٠) ثمانمائة وستة وخمسين مليوناً وسبعمائة وستة وعشرين ألف ريال . وقد أشار المراجع الخارجي في إيضاحات القوائم المالية إلا أن الشركة لم تتمكن من استخدام القيمة العادلة لصافي الأصول في تاريخ الشراء لاحتساب الشهرة الناتجة عن استحواذ الشركة في الشركات المستثمر بها .

علماً أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن كيفية الشراء ومبلغ الشراء وهدف الشركة من ذلك الاستحواذ بالمخالفة لمعيار العرض والإفصاح فقرة رقم (٦٢٦) والذي تنص " في حالة شراء واستبعاد الشركات التابعة أو المنشآت الأخرى يتعين الإفصاح عن المعلومات التالية ولكل استثمار على حده :

- إجمالي قيمة الشراء
- الجزء المدفوع نقداً من إجمالي قيمة الشراء
- رصيد النقد و النقد المماثل لدى المنشأة المشتراة
- إجمالي حجم الأصول و الخصوم غير النقدية و غير المماثلة للنقد مع تصنيفها إلي عناصرها الرئيسية.

ج : ما ورد في الفقرة رقم ٦٢٦ من معيار العرض و الإفصاح ينطبق علي الشركة التي تم توحيد قوائمها علي أساس التوحيد الكلي (الشركات التابعة) ؛ و لكن التوحيد التي قامت به الشركة لاستثماراتها تم وفقا لطريقة التوحيد التناسبي حسب ما نصت عليه المعايير الدولية. والمعايير السعودية تنص على استخدام المعايير الدولية في حالة عدم توفر معيار سعودي يغطي الموضوع محل البحث علما بان ذلك تم بالتنسيق مع المراجع الخارجي للشركة .

س : تبين من إيضاحات القوائم المالية للشركة إيضاح رقم (٥) فقرة (ب) أن الشركة لا تقوم منذ إنشائها بإثبات إيرادات الخدمات المقدمة لبعض العملاء إلا عند تحصيلها فقط ، حيث لدى الشركة درجة عالية من عدم التأكد من إمكانية تحصيلها وقد بلغت الإيرادات لهذا البند منذ نشأة الشركة وحتى نهاية عام ٢٠٠٧م (١,٦٥٦,٠٠٠,٠٠٠) ألف وستمائة وستة وخمسين مليون ريال .

يرى الديوان ضرورة تسجيل جميع الإيرادات وعمل مخصص للذمم المتعثرة .

ج: يتم تسجيل المتحصلات من بعض فئات المشتركين على الأساس النقدي. بنيت هذه المعالجة المحاسبية على المبادئ المحاسبية المتعارف وفقا لما نص عليه المعيار السعودي بأن أحد الشروط الرئيسية لإثبات الإيراد هو توفر درجة معقولة من إمكانية تحصيل الالتزامات المترتبة علي العملية التبادلية. وتقوم الشركة حاليا بالسعي لدى الجهات ذات العلاقة لتحصيل هذه الإيرادات. علماً بأن هذه الإيرادات تمثل نسبة لا تتجاوز ٠,٣١٪ (أقل من ١٪) من إجمالي إيرادات الشركة في عام ٢٠٠٧م.

س : بلغت إيرادات الخطوط السلكية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م (٩,٢٩٣,٠٨٢,٠٠٠) تسعة آلاف ومائتين وثلاثة وتسعين مليوناً واثنين وثمانين ألف ريال بانخفاض عن العام السابق نسبته ٤,٨٪ .

ولم يتبين للديوان أسباب ذلك الانخفاض في هذا النوع من الإيرادات في ظل احتكار الشركة لهذه الخدمة .

ج : انخفاض إيراد الاستخدام وإيراد المكالمات الدولية للثابت بسبب تحول في نمط العميل في إجراء المكالمات الدولية و المحلية عن طريق الجوال بدلاً من الهاتف الثابت.

س : بلغ إجمالي الأصول المتداولة في ٢٠٠٧/١٢/٣١م (١٣,٩٧٧,٤٣٥,٠٠٠) ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وسبعة وسبعون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف ريال في حين بلغت الخصوم المتداولة (١٧,٢١٩,٦٦٠,٠٠٠) سبعة عشر ألفاً ومائتين وتسعة عشر مليوناً وستمائة وستين ألف ريال ، أي أن نسبة التداول (١:٠,٨١) وهذا مؤشر على عدم قدرة الشركة في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .
يؤكد الديوان على ضرورة رفع الشركة لأصولها المتداولة حتى تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل .

ج : نتيجة تسجيل مبلغ المقابل المالي للحصول علي ترخيص الجوال في الكويت ضمن الخصوم المتداولة في آخر السنة الميلادية بسبب ترتب الالتزام في ذلك التاريخ وتم الدفع في أول السنة المالية الجديدة ٢٠٠٨م و هذا أدى إلي ارتفاع الخصوم المتداولة مقارنة بالأصول المتداولة. وهذا لا يؤثر على قدرة الشركة في سداد التزاماتها قصيرة الأجل ؛ بسبب توفر السيولة العالية كما يشير إليه النقد الفائض من الأنشطة التشغيلية بمبلغ ١٨ مليار ريال.

س: لا تزال الشركة مستمرة في عدم الإفصاح عن المعلومات القطاعية في قوائمها المالية وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار التقارير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الذي يهدف إلى الإفصاح عن نتائج كل قطاع من القطاعات التشغيلية الرئيسية بشكل تفصيلي .

ج: يهدف معيار التقارير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن نتائج كل قطاع من القطاعات التشغيلية الرئيسة وخلال عام ٢٠٠٧م مرت الشركة بمتغيرات رئيسية لها تأثير على تحديد طريقة الإفصاح للبيانات القطاعية وذلك من خلال اعتماد هيكل جديد لقطاعاتها خلال ٢٠٠٧م كما بدأت الشركة أيضا بتوسعاتها واستثماراتها الإستراتيجية خارج النطاق المحلي . هذه التغيرات نتج عنها عدة خيارات حول كيفية عرض المعلومات القطاعية وقد تم دراسة هذه الخيارات بعمق ويتم العمل حاليا على تحديث الأنظمة بناء على ذلك.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ منصور عبدالغفار تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠٠٨م ، حيث تمت دعوة مراجعي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧م وهما مكتب الجريد وشركاه ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه

بغرض تقديم عرض للمراجعة، وذلك بعد استبعاد كل من مكتب آرنست ويونج وشركاهم، والفوزان والسدحان كي بي إم جي وشركاهم، وديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم، لوجود أعمال استشارية قائمة مع الشركة حالياً، مما لا يسمح بتمكينهم من الدخول في أعمال المراجعة.

وأوصت اللجنة بالموافقة على ترشيح المكتبين الذين تم اختيارهم لمراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٠٨م وهما مكتبي الجريد وشركاه والدكتور محمد العمري وشركاه، وبأتعاب إجمالية قدرها (٢,٢٠٠,٠٠٠) مليونان ومائتا ألف ريال، وذلك بزيادة قدرها (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف ريال عن العام المنصرم. وقد أيد مجلس إدارة الشركة ما توصلت إليه لجنة المراجعة من توصيات وقرر رفعها إلى الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتمادها.
كما أشار إلى أن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام بناء على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من جمعيتكم الموقرة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به ، وعلى الأخص التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة. كما ذكر بأن لجنة المراجعة عقدت اجتماعات مكثفة ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة من أهمها ما يلي:

١. الإطلاع والإشراف على تقارير المراجعة التي يتم تنفيذها حسب الخطة المعتمدة للتأكد من مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية التي تعدها المراجعة الداخلية بشكل دوري بناء على تقييم المخاطر، واتخاذ ما تراه تجاه كل منها. حيث تم مناقشة عدة عمليات مراجعة تضمنت بعض الملاحظات الهامة والجوهرية، وتمت الإجراءات التصحيحية التي تم الاتفاق عليها مع الجهات الخاضعة لعمليات المراجعة والتي تغطي معظم قطاعات الشركة.

٢. قدمت مشروع تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية المنفذ بالاعتماد على الإطار العام للرقابة الداخلية المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهذا المشروع يبين مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالتقارير المالية كما أنه يعطي تأكيداً معقولاً بأن السجلات المحاسبية في الشركة يتم الاحتفاظ بها بشكل صحيح وملائم.

٣. مراجعة جدول الصلاحيات المالية للمشتريات في الشركة، والتحقق من مدى ملاءمته لتحقيق أهداف الشركة دون الإخلال بالهدف الذي من أجلة وضع جدول الصلاحيات كأداة هامة من أدوات الرقابة، أخذاً في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية بهذا الشأن.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود الأربعة ، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم ، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزيْ الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العاديّة لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٢٩/٣/١٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٦م الذي حضره (٤٤) مساهماً يمثلون (١,٦٦٨,٧٤٩,٧٢٦) سهماً بالأصالة وبالوكالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا مليون سهم بنسبة (٨٣.٤٤٪). أصبحت نتيجة الفرز كالتالي :

م	البند	الموافقة	النسبة
أولا	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.	١,٦٦٨,٦٦١,٦١٤	٪٩٩.٩٩
ثانياً	الموافقة على القوائم المالية الموحدة للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.	١,٦٦٨,٥١١,٦١٤	٪٩٩.٩٩
ثالثاً	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٧م بمقدار (١.٢٥) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٧م البالغ (٣.٧٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٧م (٥) ريال للسهم الواحد.	١,٦٦٨,٥٧٧,٢٨١	٪٩٩.٩٩
رابعاً	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٨م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.	١,٦٦٨,٤٨٣,١٦١	٪٩٩.٩٨

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه ، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع .

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. عمران بن عبدالرحمن العمراني

معالي رئيس الجمعية

د. محمد بن سليمان الجاسر